واعلم ان ما هنا وان كانت مصدرية الا انه لا يسبك ما بعدها بمصدر لانهما فعلان
جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ومحل ما هذه وصلتها النصب اما على
الظرفية بتقدير مضاف او على الحالية بالتاويل باسم الفاعل بمعنى قاموا ما خلا زيدا او قاموا
وقت مجاوزتهم زيدا او مجاوزين زيدا قوله ما لم يحكم بزيادة ما وهو شاذ لان ما اذا زيدت
مع حرف الجر لا تتقدم عليه بل تتاخر عنه نحو قوله تعالى فبما رحمة من الله والقايل
بالجر مع دخول ما الكساي والجرمي وابو علي نقل ذلك ابو حيان وقال معترضا على
الجرمي ان كان الخفض منه قياسا فهو فاسد لانه ليس من مواضع زيادتها وان حكى ذلك
فهو شاذ وان قلت هلا جعلت ما زائدة مع النصب كما جعلت زائدة مع الخفض فالجواب
ان دخول ما المصدرية على الفعل جائز بقياس وزيادة ما قبل الحرف لا بقياس فكان
حملها على ما بقياس اولى قوله الحادي عشر اسم لا النافية للجنس اي النافية لبعض
صفات الجنس واحكامه فانها نفي للجنس لادنى ملابسة وبيان ذلك انك اذا قلت
لا رجل ضارب مثلا افادت لا نفي الضرب عن الرجل فالمنفي بها الضرب وهو بعض
الاحكام اللاحقة للجنس واسناد النفي اليها مجاز من اسناد ما للشي للالة لان النافي
حقيقة هو المتكلم والنفي في لا هذه نص بخلاف لا التي تعمل عمل ليس فانها وان نفت
الجنس ابهم كما في قوله • تعز فلا شي على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا • لكن
نفيها له من قبيل الظاهر ولذلك اختصت لا العاملة عمل ان بنفي الجنس واشتهرت
لا العاملة عمل ليس بالنافية للوحدة لان النفي في العاملة عمل ان امكن ومن
ثم قيل لها لا التبرية وانما عملت لا هذه العمل المذكور لكونها اشبهت ان ووجه الشبه
انه ان للمبالغة في الاثبات ولا التبرية للمبالغة في النفي فلما توغلتا في الطرفين تناسبا بهتا
فاعملت عملها قوله اذا كان مضافا تقييد لاسم لا اي ان اسم لا ان كان مضافا او
شبيها بالمضاف يكون منصوبا لفظا فيدخل في باب المنصوبات واما اذا كان اسمها
مفردا فانه يكون منصوبا محلا هذا وقد كان الاولى له ترك هذا القيد لان المراد
بالمنصوبات في كلامه سابقا ما يشمل المنصوب لفظا ومحلا فيدخل اسم لا بجميع
اقسامه قوله او شبيها بالمضاف قيل ويسمى المطول والممطول من مطلت الحديدة
اذا مددتها وانما يطول الاسم اذا انضاف بالمعمول قوله في العمل فيما بعده بيانه لوجه

شبهه

شبهه بالمضاف واعترض عليه بان بيان وجه الشبه بما ذكر لا يتناول نحو لا ثلاثة
وثلاثين لان المعطوف عليه ليس عاملا في المعطوف وكذلك ما نعت بجملة نحو لا عظيما
برضي بكل عظيم غير الله او المنعوت بما يشبه الجملة من ظرف او جار ومجرور نحو لا حليما عندك
او في الدار مقيم فان المنعوت ليس عاملا في النعت وح فالاولى ان يجعل وجه الشبه قوله
وهو ما اتصل به شي من تمام معناه وذلك لان المضاف يتصل به شي من تمامه وهو المضاف
اليه وكذلك الشبيه به ما اتصل به شي من تمامه كالامثلة الاتية تنبيه ساير التوابع
من البدل وعطف البيان والتاكيد لا يكون متبوعها بها شبيها بالمضاف قوله فيبني على الفتح قوله صح
في نحو لا رجل ولا رجال ما ذكره المص من بنا الاسم المفرد على الفتح هو مذهب الجمهور وذهب
الزجاجي والسيرافي الى ان الفتحة فيه اعرابية لكن حذف التنوين مع كونه معربا
لتثاقله بسبب التركيب مع عامله والصحيح ما قاله المص انه مبني على الفتح لان
حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون لغير اضافة وبنا غير معهود واختلف
في علة البنا فقيل تركيبه مع عامله كخمسة عشر فانه مبني اتفاقا وقيل وهو الصحيح
بني لتضمنه من الاستغراقية لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل
بخلاف لا رجل في الدار بالرفع والتنوين فانه ليس نصا في الاستغراق بل ظاهر فيه فاذا
اراد والتنصيص على الاستغراق ضمنوا النكرة معنى من فبنوها وقالوا لا رجل وانما
بنيت النكرة على ما نصبت به ليكون البنا على شي استحقته النكرة في الاصل قبل البنا
وانما لم يبن المضاف ولا الشبيه بالمضاف لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير
الاسم بها الى ما يستحقه اصالة وهو الاعراب واما ما في الحديث من قوله صلى الله عليه
وسلم لا مانع لما اعطيت فانه من قبيل الشبيه بالمضاف فكان القياس ان يقال
مانعا بالنصب والتنوين نحو لا طالعا جبلا وقد ذهب البغداديون بانه منصوب
لكن ترك فيه التنوين اجراله مجرى المضاف وقال البصريون ان هذا الجار والمجرور
متعلق بخبر لا المحذوف والتقدير لا مانع مانع لما اعطيت وح يكون من قبيل المفرد
لا من الشبيه بالمضاف قوله نحو لا رجل ومنه قوله •
• تعز فلا الفي بالعيش ممتعا • ولكن لوراد المنون تتابع •
نحو لا مسلمات وهنه ومثله قوله • ان الشباب الذي مجد عواقبه • فيه نلذ ولا لذات

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)